

المبحث الأول

أزمة الهوية في العراق بعد ٢٠٠٣

المطلب الأول : مفهوم الهوية

بداية لابد من تحديد المفاهيم الواردة في البحث ، الهوية كما من قبل لا يستغني عنه ، وفي الوقت نفسه هو مفهوم غير واضح ، إنه متعدد الأوجه ، تعريفه صعب ، وصف الباحث المهتم بموضوع الهوية في القرن العشرين (أريك أريكسون) هذا المفهوم بأنه منتشر في كل مكان لكنه (غامض) و (لايسر غروره) أيضاً ^(١)

أولاً : الهوية لغةً :

أن مفردة الهوية في اللغة العربية ترد بمعان عدة ، فهي تعني (هوي) أي سقوط من علو إلى الأسفل ، وهوية جمعها هوايا ، وهي تصغير هوة وقيل الهوية البئر التي لا متعلق لها ولا موضع نازلها لبعدها قصرها أو بمعنى العقاب تهوي هويًا إذا أنقضت على حيد ، وأهويت بالشيء إذا أومات به ، يعني أشرت به ^(٢) الإهوى أسم تفضيل من هوي ، فنتقول هذا الشيء أهوى إلى ، وهوي يهوي هوى ، أي أحبه وأستهواه ^(٣) .

(١) صموئيل هنتنجتون ، من نحن ، التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية ، ترجمة حسام الدين حضور ، دار الحصاد للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٧ .

(٢) عزيز مشواط ، إشكالية الهوية في العلوم الانسانية ، مآزق الأشكال وقلق المفهوم الحوار المتمدن ٦ / ٩ / ٢٠٠٥ ، ص ٢-٣ [http:// www. Rezgar . com](http://www.Rezgar.com)

(٣) د. يوسف محمد ، مبادئ العلوم السياسية ، ط ٢ ، (٥٥ د) ، قطر ، ١٩٩٦ ، ص ٧٩-٨٠ .

رشيد عمارة ، ياس الزبيدي ، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد ١٤ ربيع ٢٠٠٧ ، ص ١٠ .

ثانياً : الهوية اصطلاحاً

بذلك فإن مفهوم الهوية ينطلق في ثقافتنا العربية من الأخرى وليس من الأنا ، فكما هوية مشتقة من (هو) الذي يعني الآخر بعكس معناه في اللاتينية ، إذا أشتقت كلمة هوية (Identity) من الأنا والفرق هنا واضح ، وله أبعاده الثقافية العميقة ، إذ أن الاحياس بالذات في ثقافتنا العربية ينطلق من تحديد هوية الآخر سواء كان في الداخل أم في الخارج . إلا ان هنالك من يرى بأن الهوية أنسجماً مع محتواها اللغوي ، تنطلق من الهوى الذي بدوره ينطلق من الشعور بالأرادة الجماعية التي ثبت الحياة في الأفراد و المجموعات ذلك نرى وجود طوائف لغوية ودينية وثقافية ومهنية مختلفة ، لكنها تؤكد اصالتها وتضامنها الداخلي ويبدو وأن هذا تابع من البعد المزدوج للهوية ، ما بين المكون الفردي والمكون الجماعي ، فالنظري الهوية من خلال بعدها الفردي يقود إلى القول بوجود كائن مطلق غير متغير الزمان مع مايعنيه الموقف من ملابسات أما في حالة النظر إليها من جهة دلالتها الاجتماعية فإن الأشكال يصبح كل درجة أعقد ، فمن المستحيل أن يكون أفرلد مجموعة متماثلين كلياً ويتوفرون على الهوية نفسها^(١)

أما الوطن فهو الرقعة من الأرض التي يعيش عليها سكان الدولة والذين يطلق عليهم نسبة إلى الوطن (المواطنون) ، ويعني مساحة من الارض التي تبسط الدولة سلطتها عليها ، وما تشتمل عليه هذه المساحة من سهول وهضاب ، وجبال ووديان ، وهي حدود واضحة المعالم تفصلها كل اقاليم الدول المجاورة ، ولا يشترط في الأقليم (الوطن) أن يكون قطعة واحدة متصلة الأجزاء ، بل قد تكون منفصلة الاجزاء في بعض الاحوال ، وقد يتكون الوطن من عدد من الجزر كما هو شأن اليونان ، او قد يدخل في مساحته الاقليمية بعض الجزر مثلما هو الحال في بريطانيا واليابان ، كما أنه لا عبرة بأتساع الوطن أو ضيقة ، فقد يكون أقليم الوطن واسعاً مترامي الأطراف ، كما قد يكون محدود المساحة دون أن يكون لذلك أثره في الشخصية القانونية للدولة ، وأن كان لصغر حجم الأقليم وأنكماشه دور في أضعاف مكانة الدولة بين دول العالم من الناحية السياسية ، والعكس صحيح . فإن كبر حجم المساحة يشكل عنصر القوة وعاملاً من عوامل التقدم والرقي واحتلال مكانة مرموقة بين الدول الأخرى ، كما هو المشاهد حالياً في عالمنا المعاصر .^(٢)

(١) صموئيل هنتنجون ، المصدر السابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) للمزيد ينظر : أمل موسى ، حصن الهوية ليس سبباً للاغلاق على الأخرى ، in fo @ balagh . com ،

<http://i in f @ balach . com>

ثالثاً .: تعريف الهوية الوطنية

لدى الباحثين أجوبة مختلفة من خلال البحوث والدراسات التي تتناول موضوع الهوية والتي قد توقع الباحث في نوع من اللبس عند تناول الظاهرة بالبحث ، ولكن مع ذلك نراها تلنقي على فكرة واحدة مركزية الهوية أحساس فرد أو جماعة بالذات أنها نتيجة وعي الذات بتملك بخصائص مميزة .

فنجد أن هنالك تعدد في المفاهيم لتعدد المدارس التي تناولت الموضوع ، فضلاً عن سعة وشموليته ، إذ تتشارك في تكزيه عوامل ومتغيرات عدة لاسيما المتغيرات الاجتماعية التي تطراً في حقب زمنية معينة والتي تشكل طبيعة الوعي البشري في ظرفية الزماني والمكاني . لرغم أن مفهوم الهوية له ترميز اجتماعي لا يشترط الانتماء البيولوجي ، بل تعبير عقيدي حسي وشعوري وداخلي تختاره الذات الانسانية تجاه الواقع الطبيعي أو الواقع الاجتماعي . وهذا مادفع (لابلاتين - Laplatine) إلى أن يقر بحقيقة ضبابية مفهوم الهوية بقوله (أنها من أكثر المفاهيم الفلسفية فقراً على المستوى الابستيمولوجي ، لكن بالمقابل يتمتع بفاعلية أيديولوجية كبرى .

(١)

اما هنتجتون فيرى أن ثمة نقاط رئيسية تتعلق بالهوي يجب أن تطرح وهي (٢)

١- لدى الافراد هويات وكذلك لدى الجماعات ، يجد الأفراد هوياتهم ويعيدون تعريفها في جماعات ، وكم توضح نظرية الهوية الاجتماعية ، تقود حاجة الناس للهوية إلى البحث عنها في مجموعة مركبة بشكل ذاتي وعشوائي . فمن ناحية يمكن للفرد أن يكون عضواً في مجموعات كثيرة ، وبالتالي يكون قادراً على تبديل هوياته . أما هوية المجموعة ، من ناحية أخرى ، فعادة تحتوي على ميزة تعريفية أساسية وتكون أقل قدرة على التبديل .

٢- غالباً ماتكون الهويات مركبة . فالناس يصنعون هويتهم ، تحت درجات مختلفة من الضغط ، والأقناع والحرية . فالهويات ذوات متخلية ، هي مانظن أننا نحن وما نريد أن نكون . فالأفراد يمكنهم أن يرثوا خصائصهم الأثنية والعرقية ولكن يمكن أن يعاد تعريفهما أو رفضهما ، فمعنى وإمكانية مفهوم مثل (العرق) يتبدل مع الزمن .

٣- يملك الأفراد ، والى مدى أقل ، الجماعات هويات متعددة ، ويمكن أن تكون هذه الهويات وراثية ، محلية وأقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية ووطنية . وقد تتبدل الأهمية النسبية المميزة لهذه الهويات لدى الفرد أو الجماعة من وقت إلى آخر ومن حال إلى حال ، كما أنه يمكن لهذه الهويات أن تتكامل أو تتناقص فيما بينها عند هذا الحد أو ذاك .

(١) صموئيل هنتجتون ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٢) نقلاً عن عزيز مشواط ، المصدر السابق .

٤- تعرف الهويات بذات المرء لكنها إنتاج التفاعل بين الذات و الآخرين ، حيث تؤثر طريقة فهم الآخرين لفرد أو مجموعة على تعريف ذلك الفرد أو المجموعة لذاتها . إذا دخل شخص مافي وضع اجتماعي جديد وفهم أنه دخيل لا ينتمي إلى هذا الوضع ، فالأرجح أن يفكر الشخص بنفسه بتلك الطريقة ، وأذا فكرت غالبية كبيرة من الشعب في بلد ما أن أعضاء مجموعة الاقلية هذا التصور الذي يصبح في نقطة معينة جزء من هويتهم ، أو قد يستطيع الناس أن يطمعوا ألى هوية وما ولكن لا يمكنهم تحقيقها إلا إذا رحب بهم هؤلاء الذين يملكونها بالأصل .

٥- ترتبط سمة الهويات العامة البديلة النسبية لأي فرد أو جماعة بالوضع القائم . وفي بعض الأوضاع يؤكد الناس على أن مظهر هويتهم الذي يربطهم بالناس الذين يتفاعلون معهم . وفي أحيان أخرى يؤكد الناس على ذلك المظهر من هويتهم الذي يميزهم عن الآخرين ، أن الهوية التي نحن بحاجة اليها هي التعالي عن الطبقية و الأخذ بالانفتاح والحركة لكي لا تقع في الأنغلاق واستبعاد الآخر^(١) لكن ذلك لا يمنعنا من القول أن حاجة الأفراد لا احترام الذات تعودهم إلى الاعتقاد بأن مجموعتهم أفضل من المجموعات الأخرى . ويقوي الاحساس بالذات ويضيق مع مصائر المجموعات التي ينتمون اليها . والشعور بالتفوق إلاثني ، كما أوضح ميرسيه هو (النتيجة الطبيعية المنطقية للشعور بالتفوق الأخرى على مسائل الذات أساس ديني مثل اصول الدين والاعتقاد ، فالمسلمون والسنة والشيعية يعبدون إلهاً واحداً ويعتقدون بنبي واحد ، كتابهم واحد (القرآن الكريم) ، ولا يختلفون إلا في أمور فقهية غير رئيسية مثلما تختلف المذاهب النسبية أو الشيعية فيما بينها^(٢) .

أن العراق اليوم يشهد مرحلة اختبار صعبة وحرجة ، ويواجه تحديات متنوعة قد تعرضت النسيج الاجتماعي لمخاطر شديدة إن لم يحسن العراقيون التعامل معها ، بل ربما يعرض عموم الهوية الوطنية لخطر التمزق والانقسام.

(١) آمال موسى ، المصدر السابق ، ص ٤ ، د علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، دار الكتاب للنشر ، دمشق ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ وكذلك د وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الأستقلالية) في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٥٩ .

(٢) حنا بطاطو ، العراق ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ١٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٣١ .

المطلب الثاني أهمية الهوية والتزاماتها

كيفية تكوين روح المواطنة

بداية لا بد من القول ، أن الفلاسفة الاغريق ، قد طوروا مفهوم المواطنة بشكل بات يعتقدونها أنسان العصر الحديث ، إذا كانت صفة (المواطن) امتياز يخلع على صاحبه عضوية المدنية وتؤهله للمشاركة في النشاط السياسي والشؤون العامة . وقد ذهب أرسطو إلى أن الصلاحية لتولي وظائف المحلفين هي أحسن معيار لصفة المواطن ، لذا يجب الانتباه إلى أن صفة المواطنة بالنسبة للأغريق لم تكن غير المشاركة والأسهام بقدر معين في الحياة العامة للدولة ، في حين أن المواطنة في العصر الحديث ليست كذلك إذ أن للدولة الحديثة تجعل المواطن شخصاً يرتب له القانون حقوق معينة^(١) ، أن برلو (prelot) حدد روح المواطنة باعتبارها سلوكاً واعياً وفعالاً خاصاً بالشخص باعتباره كائناً يملك العقل ومساهمياً في الدولة . ومن ممكن أن نستخلص من هذا التحديد العديد من الخصائص المميزة لروح المواطنة^(٢)

- ١- أن الذي يميز روح المواطنة هو أنها عقلانية ، بل وضفت الوطنية بأنها شكل من أشكال الصوفية بينما روح المواطنة هي حكمة . لذا فهي ترتبط بجهد قائم على تأملية الأرادة ، أنها بلا شك تعبر عن حب (الوطن) .
- ٢- أن الذي يميز روح المواطنة هو أنها تنتهي إلى المساهمة ، فالانتماء إلى الدولة لا يتم بالشكل السلبي كما هو الحال بالنسبة للانتماء عن طريق الأكره . كما لا يتم على أساس من الطلب إلى الشخص بالانتماء . أن روح المواطنة تتضمن المساهمة الارادية المقصودة . فأن من يسهم يصبح جزء من كل ومائلاً في الكل ، بينما شخصية بالذات يبقى خارج الكل .

يؤكد برلو أن المساهمة تقضي بأن الشخص بقدر ماهو جزء من الكل ويعمل داخل الكل . ولا يستطيع أن يطالب بمكانة متميزة . أن المساهمة من شأنها أن تستبعد تجزأ الدولة فهناك ليس عدم أنقسام فقط وانما أكثر من ذلك عدم أمكانية الأنقسام .^(٣)

(١) مجيد قدوري ، العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٤٧ ، ص ١٠-١١ .

(٢) د. وميض جمال عمر نظمي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٣) جواد كاظم البيضاوي ، بناء الهوية الوطنية ، مركز سومر للدراسات والبحوث ، بغداد ، أيار ٢٠٠٦ .

أن روح المواطنة قابلة لأن تحضع للتوجيه ، ولعل ذلك يرجع إلى طبيعة مضمونها ، فطالما أن روح المواطنة تقوم على أساس من العقل فمن الممكن التأثير على العقل . وبذلك يتم تحديد نمط المساهمة ومضمونها . وهكذا فإن الثقافة السياسية التي يقوم علم السياسة بتحضيرها قابلة لأن تؤثر على العقل الأنساني وتوجيهه باتجاه معين حتى يتم ضمان نمط معين من روح المواطنة ، بل أن ذلك حين أعتبر علم السياسة كما هو فرعاً علمياً يتناسب مع تكوين روح المواطنة ، وأن كان البعض المختصين بعلم السياسة لا يشعرون بالارتياح من هذا الرأي ، أذ يعتقدون أن روح المواطنة حالها حال الشرف والقيم الأخلاقية الأخرى ، لا يمكن أن تكون موضع تعليم بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . وأنما الأفراد يحصلون عليها الوسط الذي يعيشون فيه ، كأن يتعلمونها من آباءهم أو من أصدقائهم أو من أية جهة أخرى .^(١)

بناء الهوية الوطنية العراقية

الحقيقة التي ظهرت بما لا يدع مجالاً للشك ، أن قرارات ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، أظهرت حالة تبدو من مظهرها الخارجي أن هنالك عدم أندماج بين مكونات الشعب العراقي عمل على تكريسها الاحتلال قسراً وأن كانت الحقيقة خلاف ذلك . فأريد لكثير من مناطق العراق التي تتسم بالتعدد الثقافي والديني والقومي أن تبدو ذات أنتماءات وهويات فرعية لتكسر فيها الجزئية والتفرقة تحقيقاً لطموحات وأطماع الدولة الأحتلال وبعض المطامع الخارجية الأخرى . أزاء ذلك كيف يستطيع المواطنون التخلص من هذه الحالة الشاذة في دولة مثل العراق يتنوع فيها الطيف القومي والعربي والديني والمذهبي . نستطيع القول أنه يجب العمل بجد وأخلاص على تنمية الشعور الوطني لدى الأفراد المجتمع وأشعار أبناء المجتمع بأنهم جزء لا يتجزء من النسيج الوطني الذي يضم أبناء العراق بمختلف أطيافهم وأنتمائتهم وأنهم جزء حيوي وفاعل في بناء الوطن ، وأن يكون ولائهم وأرتباطهم بالعراق ، وأن يكون التصرف وفق دوافع الوحدة الوطنية ووحدة البلاد، وأن يتحسس الجميع بأن الأمن والسلام الاجتماعي مع الرفاه المادي والثقافي الاجتماعي أن يتحقق فإنه لأبناء الشعب بمختلف طوائفه ومذاهبه وقومياته ، مع الاخذ بنظر الاعتبار أن تقوم الدولة بأنهاء تواجد قوات الاحتلال الأجنبية ، وأن تحد من التدخلات الاقليمية مع حماية حدود الوطن . أن التعددية التي يتمتع بها المجتمع العراقي ليست حالة سلبية او حالة فريدة بين الدول العالم ،

(١) رشيد عمارة الزبيدي ، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال ، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧، ص ٢٩ -

فمعظم الدول لديها هذا التنوع بيد أن بعض هذه الدول تخطت هذه المرحلة وكونت هويتها الوطنية بفضل ماتحقق لديها من تقدم اقتصادي وتماسك اجتماعي وثقافة وطنية عبر اليات تجعل من المجتمع يشعر بأنه ذو هوية وطنية مشتركة .

ولقد ظل الشعور بالانتماء إلى الكل في ظل الهوية العراقية يخيم على طبيعة انتماء الجماعة الوطنية في العراق ، بالرغم من أن العراقيين لم يكونوا جماعة سياسية واحدة ٠ في مطلع القرن العشرين ، وهذا لايعني الإشارة فقط إلى وجود العديد من الأقليات العرقية والدينية في العراق ، بل أن العرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يشكلون ، إلى حد بعيد ، جملة من المجتمعات المتميزة والمختلفة فيما بينها والمنغلقة على الذات بالرغم من تمتعهم بسمات مشتركة^(١) ، وما يعقد الأمر أن أكثرية من سكان العراق كانوا ينظرون إلى الدولة العراقية في بداية تأسيسها بنوع من الريبة والقلق ، لأنها ولدت في كنف الاحتلال البريطاني ، الأأن فئات الشعب وزعمائهم كانوا متفقين في الرأي على أن الدولة المعاصرة بمعناها الحديث هي الدولة التي تعطي فيها المواطنون ولاء واحداً للوطن وتجمع بينهم مصالح مشتركة^(٢) .

وعلى الرغم من تعدد ولاءات العراقيون للقريبة والعشيرة والقبيلة ، الأأن هذا يعني ان الوعي الوطني لم يكن موجود بل يعني أنه كان في حالة انحسار ، الا ان تلك النظم شكلت عاملاً موجوداً للجماعة الوطنية ضد الاحتلال^(٣)

(١) رشيد عمارة الزبيدي ، أزمة الهوية في ظل الاحتلال ، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهريين ، بغداد ، ص

(٢) عزيز مشواط ، أشكالية الهوية في العلوم الانسانية : مآزق الأشكال وقلق المفهوم ، الحوار المتدن ، ٢٠٠٥ .

التزامات الهوية العراقية

أن الهوية العراقية مثل كل الهويات الوطنية في العالم عرضة لسوء التفسير والتطرف والتعصب . فهناك من يعتقد بأن الهوية الوطنية لا يمكنها أن تقوم إلا من خلال تغذية العداء والتعصب ضد الشعوب والجماعات المختلفة .

١- الهوية العراقية أنسانية ومسالمة : أي أنها غير عنصرية ولا عدوانية ، لا يمكنها أبداً أن تقوم على أساس (العداء والتحريض) ضد الشعب اخر . فمن الخطأ الاعتزاز بالعراق من أجل تبرير الحقد وتأجيج العداء العنصري ضد الشعب الأخر كان (الإيراني أو السعودي أو الأمريكي) . يمكن تبرير العداء للشعوب والجماعات الدينية والقومية مهما اختلفت مع حكوماتها أو قياداتها .

٢- الهوية العراقية تنوعية : أي أنها غير متعصبة لأن قوتها وحياتها تكمن في تقبلها وأستيعابها للهويات المحلية الداخلية ، الدينية والمذهبية والقومية والمناطقية . أن الهوية العراقية مثل البحيرة التي تصب فيها مختلف الأنهار يمكن للعراقي أن يكون عربياً أو كردياً أو مسيحياً أو تركمانياً أو شكيماً أو شيعياً أو سنياً أو يزيدياً ، ويعتز بقوميته ومذهبه ودينه ولغته وثقافته ومحافظنه وعشيرته ولكن يتوجب عليه بنفس الوقت أن يشعر بأن خصوصيته هذه لا تتنافى مع أنتمائه الأكبر للعراق .

٣- الهوية العراقية منفتحة على الخارج : أي أنها غير منغلقة على ذاتها بل منفتحة على الهويات الاقليمية المحيطة بها . بأننا قد تعودنا على الشعوب بالتناقض بين الانتماء للهوية العراقية والهوية العربية .

أن هذه الأشكالية تعود إلى الفكرة السيئة التي أشاعها العدو باعتبار أن الانتماء إلى الأمة العربية ، أن العراق مثل اي دولة في العالم يمكنه أن ينتمي لهويته الوطنية وبنفس الوقت إلى الهويات كبرى مكملة : العربية والشرق الأوسطية والاسلامية والبحر المتوسطية والانسانية .

(١) د. ستار الجميل ، يقضة الهوية العراقية ، القسم الأول أهمية الهوية الوطنية العراقية ، بلاد النهرين ، دورية موسوعية تعني بأحياء الهوية الوطنية تصدر عن مركز الدراسات الأمة العراقية (الانترنت) (www.Mesopot.com)

المبحث الثاني

أزمة الهوية في ظل دستور العراق ٢٠٠٥

المطلب الاول

إشكالية الهوية الوطنية العراقية

يعد الدستور المحدد القانوني للهوية الوطنية ، و بعد مخاض عسير، خرج الدستور العراقي الى الوجود وتم الاستفتاء عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ليعلن ولادة حالة من الضبابية وعدم الوضوح في تحديد الهوية الوطنية العراقية ، ابتداءً من الديباجة وانتهاءً بالمواد القانونية^(١).

من قراءة في مواد الدستور العراقي المرتبطة بصورة مباشرة او مباشرة بقضية الهوية الوطنية ، ان قراءة بسيطة في ديباجة الدستور العراقي توضح من دون عناء ضياع الهوية الوطنية وإفلاسها صيغة ومضموناً ، اذ إنهاء ركزت على المكونات الفرعية للهوية العراقية على حساب المكونات الوطنية الرئيسية التي كثيراً ما تشير اليها الدساتير في الدول العالم جميعاً لتحقيق الوحدة الوطنية ، فقد جاء في ديباجة ((استجابة لدعوة قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإسرار مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسينا ، ووسط مؤازرة عالمية من أصدقائنا ومحبينا زحفنا لأول مرة في تاريخنا لصناديق الاقتراع بالملايين))^(٢).

تم تضييف الديباجة ((مستلهمين فجاجع شهداء العراق ، عرباً وكرداً وتركمناً، زمن المكونات الشعب جميعاً))^(٣)

من خلال التعيين السالفين ان المشرعين أرادوا تغليب الجانب الديني على الجانب الوطني في إشارتهم الى أسبقية القيادات الدينية على القيادات الوطنية ، وبلغت تبعث على ربح الطائفية عندما أشار الى ذهاب المواطن العراقي الى صناديق الاقتراع ، فضلاً عن تركيزه الواضح على تكريس المكونات الفرعية للمجتمع العراقي في ديباجة

(١) غسان العطية ، ((من اجل التسامح والتعاون الوطني))، اوراق العراقية (ايلول /سبتمبر ٢٠٠٥)، ص ١١ .

(٢) انظر نص الديباجة في مسودة دستور جمهورية العراق ، اب /اغسطس ٢٠٠٥ .

(٣) تجدر الإشارة الى ان كل الدساتير العالمية والعربية تؤكد وحدة شعوبها في الديباجة كما جاء في دستور الولايات المتحدة، وكذلك حال دستور جزر القمر ، الدساتير العربية :دراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية (شيكاغو] : العهد الدولي لقانون حقوق الانسان ، جامعة دي بول ، ٢٠٠٥) .

الدستور بالإشارة الى العرب والأكراد والتركمان . وهذا ما لا نجده في كل دساتير العالم وحتى دستور جزر القمر اذ أشار الى ((يؤكد شعب جزر القمر)) ((يعلن شعب جزر القمر))^(١) وكان الأجدد التركيز على مفردات الوحدة العراقية والهوية الموحدة بعيداً عن الانتماءات الفرعية ، كما عبر عن ذلك قانون ادارة الدولة العراقية الصادر عام ٢٠٠٤ عندما أشار في ديباجة الى ((ان الشعب العراقي ...)) و((هذا الشعب الراض للعنف))^(٢) .

ان مواد الدستور العراقي لم تحدد هوية العراقي على وجه الدقة وتركته في حالة من الضبابية وعدم الوضوح ، فلم نجد في نصوصه إشارة الى هوية محددة باستثناء اشارة بسيطة الى الهوية الإسلامية ، اذ أشارت المادة (الثانية /ثانيا) الى ان هذا الدستور ((يضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي ...))^(٣) ، وهذا النص يصدم بطبيعة الحال بالتطبيقات العملية والممارسات التشريعية ، ولاسيما في ظل غياب رؤية دينية (إسلامية) واحدة في البلاد ، الأمر الذي يؤدي تعميق حالة الانقسام الطائفي ، ليس على أساس المذهب وحسب ، وإنما حتى على أساس الاجتهاد داخل المذهب الواحد . وازداد الأمر تعقيداً في المادة ذاتها (أولاً) عندما أشار الى ان ((الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساس للتشريع))، ثم أردفه المشرع (أ،ب) ((لا يجوز سن قانون يتعارض مع قوانين إحكام الإسلام ، او سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية))^(٤) .

ان قراءة في نص هذه المادة تشير الى تناقض المشرع وإرباكه في تحديد هوية العراق ولاسيما رفي موضوعية العلاقة بين الإسلام والديمقراطية .

ان المشرع العراقي قد اغفل مراعاة الثابت في حكام الإسلام في الدستور ذاته عندما اورد في نص المادة (٣٩)((العراقيون أحرار في التزام أحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم ،

(١) نص ديباجة جزر القمر الاصدار عام ٢٠٠٣ في : المصدر نفسه ، ص ١٢ .

(٢) ديباجة قانون ادارة الدولة العراقية الصادر عام ٢٠٠٤ على الرغم من ان كتابة هذه الديباجة لم تتم بأيدي عراقية .

(٣) انظر الدستور العراقي ، المادة ٢/ثانياً .

(٤) المصدر نفسه .

وينظم ذلك بقانون^(١)، ترك بذلك فسحة للاختلاف حول الثابت في الأحوال الشخصية التي تشكل حيزاً كبيراً في حياة المجتمع .

وفي سياق تحديد هوية العراق قدم المشرع العراقي مفهوماً ضبابياً عندما أشار الى ان ((العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم ميثاقها))^(٢).

ان العراق جزء من العالم الإسلامي^(٣) ، والأخير ليس قضاء محدداً ، فهو يشمل تركيا وماليزية وإيران كما يشمل الدول العربية ، وبالتالي لا يشكل هوية محددة ، أما جامعة الدول العربية ، فهي منظمة إقليمية لا تمتلك أي سلطات سياسية فعلية، والانضمام إليها او الانسحاب منها لا يلغي عروبة الدولة كما لا يؤكد لها وهناك ثمة أمثلة على محاولة بعض الدول العربية الانسحاب من الجامعة من دون ان يلغي ذلك هويتها العربية ، مثل محاولة الجماهيرية الليبية الانسحاب من الجامعة العربية ، او تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية عام ١٩٧٩ لم يلغي هويتها العربية ، وبذلك فان هذه الصياغة تعبر عن فقدان هوية شعب .

تقدر نسبة العرب فيه بنحو أكثر من ٨٠% من عموم الشعب العراقي .

ركز المشرع العراقي على تكريس مفردات الطائفية والعشائرية في مضامين الدستور بدلاً عن مفردات الوحدة الوطنية ، اذ أشارت المادة (٤١ / أولاً) الى ان ((إتباع كل دين او مذهب احراً في (أ) ممارسة الشعائر الدينية))^(٤) . وكان من الأجدر ان يكتفي المشرع بالإشارة بحرية ممارسة الدينية بعيداً عن الإشارات الطائفية وهذا الأمر ينطبق أيضاً على المادة (الثانية /ثانياً).

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه ، المادة ٣٩ .

(٣) المصدر نفسه ، المادة ٣ .

(٤) المصدر نفسه ، المادة ٤١/أولاً.

بالنسبة الى المادة (٤٣/ثانياً) اذ أشارت الى ان ((الدولة تحرص على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها ...))^(١).

وفي الوقت الذي تسعى فيه الدساتير الحديثة الى بناء دولة القانون بعيداً عن الانتماءات العشائرية الضيقة جاء الدستور العراقي ينظم و يراعي القيم والأعراف العشائرية التي لا تنسجم مع بناء دولة القانون مهما حسنت النيات والتوجهات . ان مواد الدستور العراقي لم تحدد اطراً واضحة لقضية من هو العراقي ، وهي قضية في غاية الأهمية وتتعلق بالمواطنة ، اذ أشارت المادة (١٨/أولاً) الى ان ((العراقي هو كل من ولد لأب عراقي او أم عراقية)) ، وقد ترك بذلك الأبواب مشرعة لأناس لا يمتون للعراق بصلة ان يصبحوا عراقيين .

فقد أشارت المادة (١٨ / رابعاً) ، الى انه ((يجوز تعدد الجنسية للعراقي ، وعلى من يتولى منصباً سيادياً او منياً رفيعاً التخلي عن اي جنسية أخرى مكتسبة ، وينظم ذلك بقانون))^(٢).

فان اغلب ان لم تقل جل القيادات السياسية العراقية التي تتولى حالياً المناصب السيادية والحساسة في البلاد يمتلكون جنسيات أخرى ، ولم يبادر احد منهم الى التنازل عن جنسيته المكتسبة ، بل عندما يتعرض الى اي مساءلة قانونية من جراء ممارساته الإدارية الخاطئة او الفساد المالي والإداري ، فان يلوذ طالباً حماية جنسيته الأجنبية .

القضية المهمة الاخيرة التي تتعلق بالهوية هي قضية اللغة الرسمية للبلاد اذ أشارت المادة (٤١/أولاً،ثانياً،ثالثاً) ((الى شراكة اللغة العربية واللغة الكردية بوصفهما لغتين في المخاطبة والتعليم وإصدار الأوراق النقدية وجوازات السفر...)) على قدم المساواة . ان هذه الشراكة في أية دولة من دولة من دول العالم ، اذ لا توجد أقلية لا تشكل سوى ١٥-١٧ في المئة من الشعب ، تشارك أغلبية ٨٥ ٪ عن الشعب على قدم المساواة . أمر كهذا لا بد من ان يضعف الهوية الوطنية.

(١) المصدر نفسه ، المادة ٤٣/ثانياً .

(٢) المصدر نفسه، المادة ١٨/رابعاً. وتجدر الإشارة الى ان جهات عديدة في العراق ابدت اعتراضها على هذه الفقرة ، مثل هيئة علماء المسلمين ، الحزب الاسلامي العراقي ، اية الله العظمى العارفي ، المرشد الاعلى الحزب الفضيلة الاسلامي .

مع ضرورة أهمية الاعتراف للأكراد وبحقهم في ممارسة لغتهم وثقافتهم داخل إقليم شمال العراق يتضح مما تقدم ان الدستور العراقي لم ينجح في رسم معالم هوية عراقية محددة ، بل انه ساهم في ارباك هذه الهوية من خلال النصوص الدستورية السالفة التي أسهمت بالعمومية والضبابية وعدم الوضوح ولم يتمكن من التمسك بالهوية الإسلامية وعمل على التفريط بالهوية العربية على الرغم من استحالة تمليص العراقيين منهما ، وبالتالي فان الصياغات السالفة لم تتمكن من صياغة مفاهيم لهوية عراقية جديدة بعيدة عن موروثها الحضاري والثقافي ، وبالتالي فقد كرس الدستور العراقي بصورة قانونية ضياع الهوية الوطنية العراقية .

المطلب الثاني

الأقليات وأثرها في استقرار الدول القومية

لاشك في ان مجتمع من المجتمعات وبغض النظر عن تطوره يتكون من مجموعة من الرموز الفرعية والثانوية التي ترسم ملامح المجتمع وأساسه الراسخ ، والمجتمع العراقي لا يخرج عن هذا الإطار ، ومن ابرز مكوناته الفرعية :
أ- القرابة (الأسرة والعشيرة) :

تمارس الأسرة في المجتمع العراقي دوراً مهماً في صياغة رموز الهوية الوطنية من خلال القيم والأعراف والعادات والتقاليد من جيل الى جيل آخر ، وهي التي تنمي الأحاسيس ، وتطبع الفرد بطباع من هو في رعايتهم ، وغالباً ما يسعى أفراد الأسرة الى نقل الثقافة التي يتلقونها عن أهلهم الى أبنائهم منذ صغر^(١).

ولا ريب في ان العائلة العراقية شأنها شأن العائلة العربية التقليدية تشدد في تربيته على العقاب الجسدي والترهيب والترغيب أكثر مما تشدد على الإقناع ، الأمر الذي تنشأ منه نزعة نحو الفردية والأنانية و تأكيد ((الأنا)) دائماً أكثر من تأكيد ((نحت))^(٢).

وهذا الشعور ينتقل من العائلة الى مستوى العشيرة ، والساحة العراقية تحفل بالمد العشائري وان كان هذا المد متبايناً من فترة الى أخرى . ويعود السبب في ذلك كما أشار إليه د. علي الوردى الى ((الصحراء التي تتاخم العراق والتي من أعظم منابع البداوة في العالم وان لم تكن أعظمها على الإطلاق ، فليس هناك حاجز طبيعي يحجز بينها وبينه))^(٣).

ويبدو ان المد البدوي (العشائري) قد ارتفع منسوبه في العراق في عقد التسعينات إبان فرض الحصار الاقتصادي عليه ، عندما اضطر النظام السياسي الى اللجوء الى العشائر لمساعدته في توفير الأمن والحماية ،

(١) ابراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص ٩٣.

(٢) حلیم بركات ، المجتمع العربي المعاصر : بحث اسطلاعي اجتماعي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ٢٢٠.

(٣) الوردى ، لمحات اجتماعي من تاريخ العراق الحديث ، ص ١٩ .

فضلاً عن ضبط حركة المجتمع ، الأمر الذي أدى الى تكريس العشائرية بصورة كبيرة لتصبح اطاراً مؤسسياً له كلمة الفصل في بعض المسائل حتى أضحي السلوك الاجتماعي والسياسي يعتمد على ذوي القربي بدلاً من على ذوي الخبرة والمقدرة . فان القبيلة في المجتمعات العربية حاضرة في كل سلوك سياسي وتحتل مركزاً رئيساً ، ليس على هامش الشعور بل في قلب الأمور ، وهذا المضمون هو الذي أعطاه ابن خلدون لمفهوم العصبية^(١) . والذي اعتبره الكاتب العربي محمد عابد الجابري محدداً من محددات العقل السياسي العربي^(٢) .

على الرغم من ذلك فان العشائرية مازالت تحضى باحترام كبير في المجتمع العراقي ، وتشكل رافداً أساسياً من روافد القيم والتقاليد الأصيلة بغض النظر عن سلبياتها التي تعانيها الى الدرجة التي لا يمكن تجاوزها عند دراسة الهوية الوطنية بوصفها احد مكوناتها الفرعية الأساس .

ب- الإقليمية والطائفية :

يتميز المجتمع العراقي بميزة التعددية القومية والدينية والمذهبية ، ولكل من هذه التفرعات خصائصها المميزة ، وغالباً ما يجد المره التعددية ايضاً في الواحدة من هذه المكونات ولكل منها خصائصها المميزة . التباينات الاقتصادية والثقافية والتعددية القومية و الإقليمية وغيرها ليست عنصراً مولداً للنزاعات بحد ذاتها ، فهناك مجتمعات عديدة فيها تفاوت اقتصادي وتعدد اثني كبير بينما هذه التجمعات في حالة استقرار . ان إدراك التباينات و تسببها هو العنصر المولد للنزاعات ، وذلك من خلال تشويه الأطر الحديثة للحياة السياسية وتمزيق الهوية الوطنية^(٣) .

ان في العراق قد تتعايش أديان ومذاهب عدة متقاربة تارة ومتناقضة تارة أخرى ، غير ان تقاربها وتناورها لم يصل الى حد الإلغاء سواء كان بالضم او الهجرة القسرية ، فحافظ الجميع على وجودهم بقدر ما يسمح به

(١) ابو زيد عبدالحمن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن مخلدون ([عمان]: دار الفكر للطباعة ، [د.ت]) ، ص ١٠١-١٠٣ .

(٢) محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربي : محدداته و تجلياته ، الطبعة الرابعة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) ،

(٣) انطوان مسرة ، ((في مستقبل الوحدة العربية الاعتراف الولاءات التحتية و شرعنتها عامل توحيد ام انقسام ؟)) ، المستقبل العربي ، السنة ٩ ، العدد ٩٠ ، (اب / اغسطس ١٩٨٦) ، ص ١٨ .

التجاور على بقعة جغرافية واحدة ((فالصائبة عاشوا مئات السنين بين المسلمين من دون ان يحاول المسلمون ضمهم بالقوة او إلغاء وجودهم)) ، و ماعدا المدن العراقية الكبرى مختلفة الأديان و المذاهب في مقدمتها بغداد والموصل والبصرة^(١) .

بالنسبة الى الأكراد و مجاورتهم مع العرب ، بيد ان هذا الموضوع يتميز بعض الأحيان بسبب عدم نجاعة الحلول السياسية التي طرحتها الأنظمة السياسية لحل المشكلة الكردية في العراق ، وظلت تشويها الشكوك والنيات غير الحسنة ، الأمر الذي عزز شعور الإقليمية الكردية على حساب الهوية الوطنية .

يتوقف تماسك كل المجتمع انساني على فهم أفراده قيمة وقواعده المشتركة ، اي على كل ما تنطوي عليه فكرة ((الثقافة)) في الواقع ، وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الإنسان بالولادة ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة التي تنطوي على الوسائل التي يكتسب بواسطتها الأفراد المصرفه والمهارات ، وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة كأعضاء فاعلين نوعاً ما في أنشطة الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل .

على الرغم من تميز العراق بالتعددية القومية والدينية والقبلية و الدينية والمذهبية ، فان هناك سمات مشتركة تجمع ابناء الشعب العراقي بوطنهم ، ولا يتناقض ذلك مع انتماءاتهم الفرعية المختلفة ، فالجميع يشعر باحترام كل هذه الانتماءات بعيداً عن أية ردود فعل او إساءات من جهة الى أخرى .

وقد شكل التراث العربي الإسلامي معيناً رئيساً لغالبية الشعب العراقي ممثلاً بالدين واللغة والإحساس بوحدة الهوية التاريخية ، وهي وحدة يمتزج فيها الوجدان الفطري في الوجدان العروبي وبالوجدان الروحي ، وعليه فقد ورثت الهوية العراقية الهوية الحضارية العربية الإسلامية بكل مراحلها ، وورثت محتواها وصمودها التاريخي كما تراث اليوم انكفاءها وتفككها^(٢) في زمن الأزمات حين تتعرض المجتمعات الى كوارث وتهديدات (كما يشهد العراق اليوم) فان تفكيرها العام والجمعي ينسحب لمحاولة الإجابة عن أسئلة الهوية ، ولتهيئة الفكرة الجامعة في مواجهة عواصف التغيرات ، وأول الأدوات المختبرية للفكر وأكثرها قدماً وتأثير في الشعب العراقي بخاصة ، الشعب العربي عامة ، هو الدين لا سيما ان غالبية الشعب العراقي وبنسبة أكثر من ٩٠ في المئة ينتمون الى

(١) رشيد الخيون ، الاديان والمذاهب بالعراق (كولونيا، المانيا : منشورات الجمل ، ٢٠٠٣) ، ص ٥ .

(٢) محمود امين العالم ، (المشهد الفكري والثقافي العربي عام ٢٠٠٠ ، السنة ٢٣ ، العدد ٢٥٧ (تموز يوليو ٢٠٠٠)) ، ص ٢٠-٢١ .

الديانة الإسلامية^(١).

فان العراقيين يفخرون بالتنوع الأثني والمذهبي و ما يتحكم في هذا التنوع والتعدد من تعايش وتوافق في القيم والأعراف والتقاليد الوطنية الراسخة في ضمير الفرد العراقي ، فيما كانت الطائفة مثل اية ظاهرة تخضع لقوانين خاصة بها ذات بعد سياسي نسبي فلم يحدث ان اختلف المسلمون فيما بينهم او بينهم وبين الأديان الأخرى على مسائل ذات أساس ديني مثل أصول الدين والاعتقاد ، فالمسلمون الهاً واحداً ويعقدون بنبي واحد ، وقران واحد ولا يختلفون إلا في أمور فقهية مثلما تختلف المذاهب فيما بينها^(٢).

فقد تعززت روابط المجتمع العراقي و توطدت صلاتهم من خلال صلوات الرحم والتزواج والصدافة والمحبة و المواطنة الصالحة بين القوميات والمذاهب جميعها^(٣).

ان الكون العربي يبقى هو العنصر الجمعي الثاني في العراق ، اذ ان نسبة العرب تشكل أكثر من ٨٠ في المئة من الشعب العراقي من دون ان يعني ذلك ان هناك تمرساً عربياً ضد القوميات الأخرى ، لان العروبة في ضميرها تؤمن بالتسامح والتعايش السلمي مع القوميات الأخرى واستطاعت على الرغم من كل التحديات التي مرت ان تحافظ على قيمتها وموروثها الجمعي . ان المكونات الرئيسة وعلى الرغم من استحضرها كل مقوماتها ، نجد أنها تشهد في عراق اليوم مرحلة اختبار صعبة ، وتواجه تحديات كبيرة قد تعرض نسيجها لمخاطر جمة ان لم يحسن التعامل معها ، و ربما يعرض عموم الهوية العراقية الى التمزق والانقسام .

(١) محمود حسين ، ((الازمات الضيقة في العراق)) ، شبكة المعلومات العراقية ، ٢٠٠٣ .

(٢) ابراهيم حيدر ، ((العراق والفتنة الطائفية)) ، <http://www.sotaliraq.com>

(٣) عدنان جواد طعمة ، ((انتخابات رئيس او رئيس الوزراء من الاكراد)) شبكة نأ للمعلومات ٢٥/٢/٢٠٠٥.

المبحث الثالث

مستقبل العراق بين بناء الدولة و محاولات التقسيم

المطلب الاول

الهوية العراقية بين الماضي والحاضر

ان الهوية الوطنية الجامعة هي مرحلة تاريخية ووعي متطور على وعي الانتماء الفرعي الضيق ، وهو وعي مقترن بوجود ونشوء الدول ، ومن جهة أخرى ، ان هذه الهوية هي الرباط الرئيسي الذي يجمع ويوحد أناس هذه المجموعة ويجعل منهم شعوباً وأممأ او غير ذلك وتمثل الهوية من المنظور السياسي محوراً مركزياً في عملية بناء السلطة والدولة التي قد تتأسس على هوية مجتمعية موحدة ، واذا كانت الكيانات السياسية في العصر الحديث قد اتخذت طابع الدولة وخصائصها القومية او الوطنية المنسجمة والموحدة على قاعدة المواطنة والهوية الوطنية ، فان هذا لا يعني بأي حال إلغاء الحقوق السياسية العامة او المدنية الخاصة للجماعات القومية والثقافية التي تضمها تلك الدول ، بدون ان تبني هوياتها كهوية وطنية سياسية عامة لمواطنيها . ولا تواجه الهوية الوطنية السياسية إشكالية في عملية بنائها وقبول مجتمعتها بها ، إلا عندما تتكون الجماعة الوطنية السياسية من جماعات فرعية ذات هوية اجتماعية متنوعة وتسمى إحدى تلك الجماعات او كل واحدة منها الى تقديم هويتها الفرعية بوصفها مشروعاً لهوية وطنية سياسية عامة تحتوي الهويات وتذيبها فيها ، وهو ما يدفع حاملي تلك الهويات الى تمسك بهوياتهم مما يمنع تحقيق الاندماج الوطني المشروط بالانتماء الى هوية وطنية سياسية جامعة تحترم وجود وحريات الهويات الفرعية المندمجة في إطارها^(١) . ويعاني عراق اليوم من أزمة هوية ظاهرة وان هذه الأزمة ترجع الى تأسيس الدولة العراقية فلم يتفق العراقيون على هوية وطنية جامعة . ان الدولة العراقية تشكلت عام ١٩٢١ تحت رعاية الانتداب البريطاني الذي دام حتى عام ١٩٣٢ ، حين أضحى العراق بلداً مستقلاً وعضواً في عصبة الأمم . كان الكيان الجديد مجتمعاً مكوناً من مجموعات اجتماعية عدة تتداخل مكوناتها المتنوعة والتي تتقاطع وتتباين مع تعدد الولاءات الطائفية والمذهبية ، هنا عرب مسلمون من هذه الطائفة او تلك وايضاً من طوائف أخرى مختلفة ، هناك اكراد وتنوعات أخرى بينهما قد ارتبطت هولاء في تنظيمات عشائرية ، وقرت لها بناءات اقتصادية واجتماعية و سياسية مناسبة ، وقد اتسمت هذه التقسيمات بدورها أيضاً بتعدد الولاءات . ان مؤسسي الدولة العراقية فشلوا في بناء هوية وطنية او بناء روح المواطنة والشعور

(١) حيدر قاسم الحجامي ، اشكالية الهوية الوطنية ، على موقع الالكتروني ، ٢٠١٠/١/٧ ، ص ١

<http://aljadidan.com>

بالحوية الواحدة ، وكان الملك فيصل قد إشارة الى ذلك بقوله (انه في اعتقادي لا يوجد شعب عراقي بعد بل كتل بشرية خالية من فكرة الوطنية لا تجمع بينهم جامعة)^(١) .

ان المجتمع العراقي وسقوط الدولة العثمانية ونشوء الدولة العراقية وقد حاول الملك فيصل تشكيل الشعب العراقي وتوحيده عبر تحقيق شي من العدالة الاجتماعية والتوازن بين المؤسسات داخل الدولة وتوسيع مشاركة العراقيين في المؤسسات الوطنية لتقوية شعورهم بالانتماء للدولة^(٢) بدلاً من الانتماءات الدينية والطائفية لكن هذه المحاولات كانت ذات فاعلية محدودة في خلق الهوية الوطنية .

الأهم ان الممارسات الإيديولوجية في العراق وأهمها الإيديولوجيات الشمولية ، ومنها القومية العربية ، لم تعمل على بناء دولة مستقرة ودائمة بقدر ما عملت على بناء دولة تطمح حسب رؤاها الى دولة اتحادية كبرى تجمع الدول العربية اي أنها لم تكن سواء مرحلة انتقالية لتحقيق الوحدة حسب ما تدعي إيديولوجيات الاجزاب القومية^(٣) .

ان الهوية الوطنية لدى الفرد العراقي كانت قد تعرضت لكثير من التشويه من جراء ممارسه المجتمع السياسي من خلال فهم ان الهوية الوطنية تعني إلغاء (الذات) وتخصصها ذات أخرى تفرض قسراً ، وبهذا فان الهوية الوطنية العراقية لم تنبع من ذات الأفراد بشكل تلقائي بل تمت هذه العملية من خلال ما قامت به الدولة وتخطتها ذات الإيديولوجية القومية ، والتي مارست عمليات الصهر والدمج القسري لجميع مكونات الشعب العراقي على اختلاف أطيافه الاثنية والدينية و المذهبية ان الصراع الذي حصل في علاقة الدولة والمجتمع سببه ، ان الدولة دائماً لديها مشروع سياسي بعيد عن تطلعات وثقافة المجتمع ، او يتقاطع مع الخلفية الثقافية لبعض المكونات ، مما أفضى بالدولة الى ان تمارس القسر والإكراه لغرض مشروعها السياسي^(٤) .

(١) جارث ستانسفيلد ، الانتقال الى الارث التاريخي والهويات الصاعد والميول الرجعية ، من مجموعة باحثين ، حفريات سوسولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٤٧-٣٤٨ .

(٢) علي عباس مراد ، اشكالية الهوية في العراق ، الاصول والحلول ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠ ، اب ٢٠١١ ، ص ٨٥ .

(٣) علي عباس مراد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .

(٤) حيدر قاسم الحجامي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

لقد تسبب فشل الدولة العراقية وحكوماتها المتعاقبة في حل إشكالية الهوية العراقية ، في تفاقم المشكلة واتساعها حتى بلغت ذروتها فبمطلع ٢٠٠٣ بعد ان تفاعلت من الإشكاليات الأخرى للتنمية في العراق ، كالشرعية والمشاركة والاندماج والتوزيع ، فتسببت كل أزمة في تعقيد الأزمات الأخرى وزيادة حداثتها ومنها أزمة الهوية ، اذ تنازعت المواطن العراقي في مسألة الهوية أربع هويات ذات طبيعة متناقضة ان لم تكن متناقضة ، هي الهويات القومية والوطنية والدينية و الطائفية ، والتي كان من شان اختيار احدها بشكل صريح او ضمني ان يحدث إشكالات داخلية او إقليمية اذ اصطدمت الهوية العربية بمشاعر التكوينات الاثنية والقوميات غير العربية داخل الدولة العراقية (الأكراد والتركمان) وغيرهم بقدر ما اصطدمت الهوية القومية ايضاً بتوجيهات دول عربية أخرى ، كانت قد قررت ان تكون وطنيتها اختياراً نهائياً لهويتها . واصطدمت الهوية الوطنية القطرية بمشاعر العراقيين الذين يتطلعون الى التواصل في تجمع سياسي أوسع عربي او إسلامي^(١) .

ان مشروع بناء الدولة والأمة في العراق ، وهو مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية قد أصبح بعد الحرب الخليج عام ١٩٩١ مشروعاً مؤقتاً ما ومدولاً ، ويرجع ذلك الى صدور مجموعة من القرارات الدولية التي تعاملت مع العراق بعد غزوه للكويت على انه دولة اثنيات وطوائف و مذاهب، بل انه مجموعة أقليات لا يوجد فيها مكون غالب يطبع الهوية العراقية جرى اختزال الى هويات طائفية واثنية ، وليست هوية شعوبية للمواطنة العراقية في دولة موحدة ، ذات تنوع ثقافي وديني وقومي بهويات فرعية في إطار الهوية الكبرى وقد دفع هذا الأسلوب الاختزال في التعامل مع الهوية العراقية التي استمرت قوته مع سقوط النظام السابق وصعود الهويات الفرعية وسعيه الى مراجعة بل وإبطال العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الدولة العراقية عام ١٩٢١^(٢) . وما ساعد في تقوية حالة ضعف الدولة العراقية ضعف الانتماء الوطني مع العودة الى شرائح ما قبل الدولة^(٣) .

ان إشكالية الهوية الوطنية قد بلغت أوجها مع سقوط النظام في عام ٢٠٠٣ وكان من المتوقع ان تعتمد الدولة الجديدة الى بناء هوية وطنية للبلاد ، في ضوء التوجه نحو النظام الديمقراطي التعددي بعد عقود من الحكم

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر نادية فاضل عباس فضلي ، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية ، تحرير علاء عكاب ، مجموعة باحثين استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، من اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية بيت الحكمة ، مطبعة شفيق ، ٢٠١١ ، ص ٦٩٨ .

(٢) علي عباس فاضل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

(٣) نادية فاضل عباس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩٩ .

المطلب الثاني

الهوية المستقبل في العراق

يقوم مبدأ الهوية على ان الموجود هو ذاته ، او ماهو عليه ، وانطلاق من ذلك فان مفهوم الهوية يتم ربطه دائماً بمفهوم الوحدة اي بحسب الطرح التقليدي الذي يركن الى سكون الدلالة اللغوية ، الفراغ الذي يدوم في انسجام تام وفاتر بعيداً عن كل علاقة ، إلا انه ومن جهة اخرى يبدو انه لا يحق لنا التفكير بالهوية انطلاقاً من معنى الوحدة المنسجمة لا سيما بعد ظهور الفارق بين النظريات الكلاسيكية والواقع المعاش ، الذي يذهب باتجاه تكريس صيغ التعدد داخل هذه الهويات الموحدة والمنسجمة^(١).

ان اتصاف المجتمع العراقي بالقلون الاجتماعي والقومي ، انعكس على تشكيل هويته ، وبما ان الموروثات الموجودة لدى اغلب العراقيين في التفكير والسلوك، هي في أساسها تتكون من الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية فان وجود هذا الأساس اثر على عقلانية القيادات السياسية في مجال اللجوء الى الحوار ، بدلاً من العنف وسيادة نزعت الصراع و لمصلحة الطائفية او العشيرة بدلاً من البحث عن الحلول التي تعود الى تحقيق البناء السياسي للدولة^(٢). فقد تبتعد الهوية عن مجتمع ما وفي ظروف زمنية محددة ، ولكنها سرعان ماتعاود لبناء نفسها ، فالمجتمعات المأزومة تعاني خللاً تركيبياً في بنائها يقودها في بعض الأحيان الى التفكك والتشردم تحت عناوين وهويات فرعية لا تقوى على الصمود والاستمرار لوحدها نتيجة التزاحم المفترض فيما بينها او مع محيطها. الإقليمي والعراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ وعند تعرضه للاحتلال والتدمير في بناه التحتية قد دخل مرحلة الخطر وأصبحت وحدته الوطنية مهددة بالتشضي وغابت الهوية الوطنية تحت عناوين الهويات الفرعية القومية والدينية والطائفية ولقد ساهمت القوى السياسية بمختلف اتجاهاتها على تفتيت الهوية الوطنية ، وفي لقاء مع المفكر هاني فحص يقول ان الإسلام السياسي العراقي هو الذي يقود الشمولية لان بعد ان كانت هناك شمولية الحزب الواحد، اذ ان جميع هذه الأحزاب الإسلامية طائفية وان كانت ترفع شعارات الوحدة والتسامح وتسليم لهذه الأحزاب يعني

(١) مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٨٩ .

(٢) انتوني كورد سمان ، الاحتلال الامريكى للعراق ، المسهد الاخير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٢ .

التسليم لمبدأ الاخصاء والانفلاق ورفض الآخر^(١).

ان أزمة الهوية العراقية تعود الى مجموعة العوامل الداخلية التي ترتبط بطبيعة المجتمع العراقي وخصوصياته يضاف الى ذلك السياسات التي اتبعت من قبل المركز السياسي فعندما يصعب انصهار افراد المجتمع كافة في وقته واحدة تتجاوز انتماءاتهم التقليدية الضيقة وتتغلب على الآثار الانتقال الى المجتمع العصري بتعقيداته المختلفة ، بحيث يشعر الأفراد بالانتماء الى ذلك المجتمع ، فان شعور إحدى المجموعات المكونة للتركيبية الاجتماعية بما يسمى بـ (الحرمان النسبي)^(٢) اي شعورهم بحرمانهم من الحقوق التي يتمتع بها أشخاص آخرون في المجتمع نفسه فان كل الآليات التي توضع للتدعيم البناء الوطني ، سيصيبها الشلل وسيتعرض هذا البناء الى الانهيار .

أزمة الهوية العراقية في دستور جمهورية العراق عام ٢٠٠٥ فقط نجد في الأطروحات المتقاطعة بين السياسيين ورجال الفكر الذين يحولون إعادة صياغة او تأسيس هوية موحدة تعني العراق . ثمة قلق في العالم حول عروبة العراق ، ولهذا القلق إبعاد شتى منها ماهو وجيه وما هو ملتبس ، وفيها ماهو مفروض في المحيط العربي يشعر بالقلق ومن وجهة العراق المستقبلية ، فمخاطر حرب أهلية او تقسيم ان يدير العراق ظهره الى العالم العربي ، ففي البدء كانت الضجة حول أمركة العراق ولما فشل الأمريكان في ضبط التطور على الجهة التي يرغبون باتجاه العراق لبرالي اندلعت الضجة الكبرى حول عروبة العراق لما تضمنته المادة الثالثة من الباب الأول(العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو جزء من العالم الإسلامي، والشعب العربي فيه جزء من الأمة العربية^(٣) .

(١) حبيب صالح مهدي ، دراسة في مفهوم الهوية ، مجلة مركز الدراسات الاقليمية ، العدد ٥ ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١١٥ .

(٢) اسامة الغزالي حرب ، متقبل الصراع العربي _الاسرائيلي : مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي ، محور العرب والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٣٤-٤٠ .

(٣) فالج عبدالجبار، التوافقية والدين والدولة وهوية العراق ، بحث في كتاب مازق الدستور ، ط١/معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠٠٦، ص ١٠٧ .

ان ما يميز المجتمع العراقي هو صفة تعدد مكوناته المنتظمة في دولة واحدة ولكن مع وجود مشكلة ملحة الا وهي افتقاد هذه المكونات لمبدأ التوافق الذي هو الأساس الذي يقوم عليه بالإجماع والمتعلق في موضوع شكل الدولة والمصالح المشتركة ، فمنذ قيام النظام السياسي وهو عاجز عن إدارة الاختلاف والتحكيم في امر الصراع القائم بين الجماعات المختلفة وقد أدت ظاهرة التعدد المجتمعي في العراق ، دوراً مؤثراً في حالة عدم الاستقرار السياسي ، لان هذا التعدد لم يجر وفق مبدأ احترام الحقوق وحق المشاركة للجميع وفق منطق الإدارة السليمة للاختلاف فحولت الدولة نتيجة الصراع الى أداة لفرض صيغة التوافق القسري لخلق التجانس الاجماعي والتوحيد السياسي بين الفرد والدولة ^(١) .

(١) سلامة غسان ، قوة الدولة وضعفها ، بحث في الثقافة السياسية العربية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٩ .